

وقائين أو بهما أو واحد في البين  
مكمل وإبطال إلى ثلاثة فتولد فالاول أي الروي بصرفي  
الخارجي لأنه المذكور في اللف والاول والثاني هو التواتر  
لأنه كالمعروف مشروط بالتواتر وهذا هو المشهور والمستفيض  
بأنه ما عدا هذه اثنين إلى منسوخ وليس يراد بأقل من جاف في رواية  
وأوضح منه السند فلا يضر إذا اقل في هذا العلم يقضي  
أهو العزيز والثالث أي روي واحد في أي موضوع وقع  
وهو العرفي وبأن في فضل التواتر مسألة التواتر  
أترا توي به العلم اليقيني حاضر  
بإلا خصا فان لم يسجد التواتر في التواتر لغيره التواتر وهو  
وهو وضبط امام الرعية بأنه ما يوجب العلم اليقيني بما  
الم يقيني حاضر أي أنه لا يختلف عنه منه هذه المشية وفي  
بعض شروطه واليقين هو الاعتقاد بالجزم الطابوق وهذا  
يد العلم الضموي وهو الذي يضطر الإنسان اليه حيث  
نظم كما في اصله وقيل أنه لا يفيد العلم الا نظريا قال  
به العلم بالتواتر حاصل له ليس له اعلية النظر كالعالي  
وهو او ظنونه يتوصل إلى العلم او ظنونه وليس في  
فانه نظريا لا حاصل له انتهى وفي شرح مشيخ الرواق  
نظري وفكره نظريا بغير توقيف على مقدمات حاصله  
لأنه بغير تواتر أصه كونه جميعا وكذا جميعا بحيث يتبع  
غير أصه محسوس لانه يحتاج إلى نظر عقب سماع الخبر  
أصح فلا خلاف في المعنى في انه ضروري لانه توقيف على  
الانزوي واليقين أنه التواتر على هذه اللطيف السوف  
ذو علم الاسناد ما يجمع فيه صحة الحديث أو ضعفه  
صفات الرجال وصيغ الادراد والتواتر لا يثبت

عنه رجاله يجب العمل به من غير بحث واعلم انه قولنا إلى الاستدلال أي إلى انه ينتهي  
إلى الخبر عن المراد إلى الواجب التي انهم يرون على سواد كانت بعينك وهو غير صحيح في الخبر  
حينئذ متواتر تواتر الظاهرا وقد استمر كما به الجاهل وسي حينئذ متواتر تواتر الظاهرا  
كما إذا انهم واحد منه حاتم انه اعطى دنارا أو أفراة اعطى قوما أو أفراة اعطى فقيرا كذا  
وكذا فقد اتفقوا على معنى كفي وهو اليعطاء ولذا قلنا في لامية الرجال واللفظ الذي  
بالتواتر بل جاف في المعنى كما قدم الوصي كرم في ذلك الوجه الرضوي وذلك ما ثبت منه  
الروايات المتعارفة بأثر قتل يوم بدر كذا يوم خيبر كذا ويوم اهد كذا ويوم لا يزل  
فرعه زحف من الزحوف وهذه تدل دلالة قطعية بأنه سبحانه وقد ذكر الأئمة  
أنه لا يحدث النبوة التي تواترت في القسم الثاني والأول منه القسم الأول  
وعدمه حديث منه كذب على محمد رواه من الصحابة نحو ما ثبت في حديث  
تقتلك يا محمد الفضة الباغية قال الذهبي في ترجمته عماره النبلاء حديث متواتر  
قال في لفظه كونه اسمه ما يقر به كونه التواتر موجودا أو وجوده في الجاهل  
انه اللبب المشهور المتداول بأيدي اهل العلم وشرفا وغيا المقطوع عنده صحة  
نسبته الا مصنفه إذا اجتمعت على إفراج حديث وتعددت طرقه فقد انجلى العادة  
تواطع على الكذب المحذور والافاد العلم اليقيني بجمته نسبة إلى قوله وسئل  
ذلك في الكتب المشهورة كصغير انتهى قال السخاوي ذكر شيئا من الأدلة التي  
وصفت بالتواتر حديث الشفاعة والوجه قال عدد رواها في الصحابة زادوا على  
الاربعين ومعه وهو كما بذلك عيا حديث الفداء وحديث من حج إلى مسجد  
وحديث الأئمة من قرئ وحديث خمسة الذبح وحديث الذي عنه الصلاة في معاصره  
الذي لها قال فيه انه محرم وحديث اهتزاز العرش لموت سعد وحديث الشفاعة  
القرن انتهى وقال الحاكم أبو سعيد حديث الموالاة وحديث خديجة رواه جماعة منه  
الصحة وتواتر النقل به حتى دخل في حد التواتر وذكر محمد بن جرير حديث خديجة وطرقه  
منه حجة وسببها طريقا وأورد له كتابا سماه كتاب الولاية وصنف الذهبي في حقه في  
طرقه وحكمه بتواتره وذكر الجاهل من به حجة حديث خديجة من مائة وثلاثة عشر  
وأورد له كتابا وذكر السيد محمد رحمه الله في النقيح منه اعلم التواتر حديث في الحديث

ص  
ص  
فإن

Copyright © King Saud Univ